



Distr.: General
16 January 2001
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (عن الفترة من ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)

الوطني الخطوط العريضة لبرنامج سياسي زمني اقترحه شانا نا غوسماو بصفته رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية. وبدأت في كانون الأول/ديسمبر مشاورات عامة موسعة بشأن البرنامج المقترن، تتزعمها لجنة الشؤون السياسية التابعة للمجلس الوطني.

٣ - وأسفرت المناقشات عن اتفاق على التسلسل التالي للخطوات. المرحلة الأولى، وتشمل إجراء استطلاع يشمل البلد بأكمله والبت في طائق انتخاب الجمعية التأسيسية وتكونيتها. والمرحلة الثانية، وتشمل قيام الجمعية التأسيسية بوضع الدستور. ولا تزال المناقشة جارية بشأن طائق اعتماد الدستور، أي ما إذا كانت الجمعية نفسها هي التي ستعتمد أم يتم اعتماده عن طريق الاستفتاء. وسيلي ذلك إنشاء الحكومة. وفي حالة اعتماد شكل رئاسي للحكومة، وهو ما يشير إليه التوافق الحالي في الآراء، سُتحرى انتخابات. ويُتوقع أن تصبح الجمعية التأسيسية أول مجلس تشريعي للدولة المستقلة.

٤ - وسيتأثر الجدول الزمني بعدد من العوامل، منها الحالة الأمنية، والصعوبات التقنية المحمّل مواجهتها في تنظيم الانتخابات، وتعقد عملية اتخاذ القرارات السياسية. ويُتوقع،

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ١٢٧٢ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ ويتناول الأنشطة التي اضطلعت بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والتطورات التي استحدثت في تيمور الشرقية منذ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وقد قدّمت إلى مجلس الأمن خلال هذه الفترة ثلاثة إحاطات شفوية ونشرت في محاضر المجلس (S/PV.4191 و S/PV.4203 و S/PV.4236). كما تلقى المجلس تقريراً من بعثته الخاصة التي زارت المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر (S/2000/1105).

ثانياً - التطورات الرئيسية التحول السياسي

٢ - من التطورات الرئيسية التي استحدثت خلال الأشهر الستة الأخيرة ظهور توافق متزايد في الآراء لدى الشعب التيموري على السعي للحصول على الاستقلال بحلول نهاية عام ٢٠٠١. وكان التحول السياسي موضوع مناقشة مكثفة في مجلس الوزراء والمجلس الوطني ومع زعماء آخرين من تيمور الشرقية. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أقر المجلس

أو ينضمون إلى أحزاب جديدة. وشرعت جبهة التحرير الوطني ل蒂مور الشرقية في عملية إعادة هيكلة على الصعيد الوطني وأجرت انتخابات محلية للتحضير لعقد مؤتمر وطني في مطلع عام ٢٠٠١. ويقوم الكيان المنافس وهو المجلس الشعبي للدفاع عن جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطي بحملات من أجل العودة إلى الدولة المستقلة التي أعلنت في عام ١٩٧٥. ويشكل الحزب الديمقراطي الاجتماعي، الذي أنشأ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ويترأسه السيد كاراسكارالاو، بدلاً سياسياً وسط، وقد اجتذب عدداً من الزعماء الشباب في المجلس الوطني للمقاومة التيمورية.

٧ - وتسربت حملات المجلس الشعبي للدفاع عن جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية في ردود فعل عنيفة من جانب مؤيدي جبهة التحرير الوطني ل蒂مور الشرقية والمجلس الوطني للمقاومة التيمورية ، ولا سيما في مقاطعات أينارو، وبوكاؤ، وبوبونارو، وكوفاليمبا. وفي أعنف رد فعل من هذا القبيل، قام مؤيدو جبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية بمحاكمة متزل الزعيم المحلي للمجلس الشعبي للدفاع عن جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية في فينيلالي (مقاطعة بوكاؤ) في ٣ كانون الأول/ديسمبر. وأدى ذلك إلى إصابة ثلاثة من أعضاء المجلس الشعبي بجراح، منهم أحد كبار الزعماء الوطنيين. وتعاون الحزبان مع الشرطة، التي أصدرت أوامر بالقبض على عدد من المشتبه بهم. وبالنظر إلى الأحداث التي جرت في عام ١٩٧٥ ، يميل أهل تيمور الشرقية إلى الربط بين نشاط الأحزاب السياسية والعنف. وهو أمر سitem التصدي له في برنامج للتربية المدنية يبدأ تفيذه في المستقبل القريب.

٨ - وأدى إنشاء المجلس الوطني في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى زيادة كبيرة في مشاركة التيموريين في عملية اتخاذ القرارات السياسية. ويتكون المجلس الوطني من ٣٦ عضواً توزيعهم كما يلي: ١٣ من المقاطعات، و ٧ من المنظمات المدنية، و ١٣ من الأحزاب السياسية، وثلاثة من الجماعات

في أقرب تقدير، أن تجرى الانتخابات في الصيف وأن يتم إعلان الاستقلال في وقت متأخر من العام.

٥ - وستكون الإدارة الانتقالية مسؤولة مسؤولية كاملة عن إجراء الانتخابات. وقد أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية بمقر الأمم المتحدة بعثة لتقدير الاحتياجات الأولية في آب/أغسطس، وعقدت في كانبرا في أيلول/سبتمبر اجتماعاً للتخطيط للانتخابات بالتعاون مع اللجنة الانتخابية الاسترالية. كما أوفدت في تشرين الأول/أكتوبر فريقاً لتعريف الجمهور بالنظام الانتخابي، وفريقاً للتخطيط والتصميم السابقين لا يزال موجوداً في تيمور الشرقية منذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وسيجري التركيز حالياً بصورة خاصة على الاستدامة وبناء القدرات في جميع جوانب التخطيط للانتخابات لتمكن شعب تيمور الشرقية من إجراء انتخاباته مستقبلاً. ويُتوخى أن تتولى لجنة مستقلة تتألف من شخصيات بارزة، تيمورية وغير تيمورية، الإشراف على الانتخابات.

٦ - وازداد النشاط السياسي في الفترة المشمولة بالتقرير. ومن الأحداث الرئيسية التي شهدتها الفترة انعقاد مؤتمر المجلس الوطني للمقاومة التيمورية في ديلي في آب/أغسطس الماضي الذي جرت فيه مناقشات متعمقة لطائفة من المسائل المتصلة بالسياسة الوطنية. وأُعيد في المؤتمر انتخاب السيد غوسماو رئيساً وخوسيه راموس - أورتا وماريو كاراسكارالاو نائبين للرئيس. وسلط المؤتمر الضوء على الاختلافات القائمة بين قيادة المجلس الوطني للمقاومة التيمورية وكل من جبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية التي تشكل العنصر الرئيسي في المجلس، والاتحاد الديمقراطي التيموري. ولم ينضم أيهما إلى المجلس الدائم للمجلس الوطني للمقاومة التيمورية. إلا أنه بحلول نهاية العام، كانت هناك بوادر على تحسن العلاقات. فمع اشتداد المنافسة السياسية خارج المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، بدأ كثير من كوادره يعودون إلى أحزابهم الأصلية

الميليشيات. إلا أن الحادثين اللذين وقعا في ٢ كانون الأول/ديسمبر و ١ كانون الثاني/يناير في مقاطعة بوبونارو يدلان على أن المشكلة لا تزال قائمة.

١١ - وبسبب نشاط الميليشيات، علقت الإدارة الانتقالية ما كانت تعتمد القيام به من تخفيض للعنصر العسكري، واستقدمت سرية بنادق إضافية وعززت قدرتها في مجال المراقبة والمعلومات، فضلاً عن عنصرها الخاص بالشؤون المدنية العسكرية.

اللاجئون

١٢ - تتحذز الميليشيات من مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية مقرها. ولا تزال أعداد كبيرة من لاجئي تيمور الشرقية الموهودين في هذه المخيمات تعيش في ظروف بالغة الصعوبة وتتعرض للتروع من الميليشيات. ولا توجد دلائل على حدوث تقدم ملموس في تسريح الميليشيات وتنكين اللاجئين من أن يقرروا بحرية إما العودة إلى ديارهم أو التوطن في إندونيسيا. وقد عممت الإدارة الانتقالية معلومات وقائية عن تيمور الشرقية في مخيمات اللاجئين عن طريق المنظمات غير الحكومية، والكنيسة، والجيش الإندونيسي. كما رتبت عدداً من الزيارات لدليلي قام بها صحفيون إندونيسيون يتخدون من تيمور الغربية مقر لهم.

١٣ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر، قُتل ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أتابمبا. ونتيجة لذلك، أُجلي جميع موظفي الأمم المتحدة الدوليين من تيمور الغربية. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠)، الذي أكد فيه جملة أمور، من بينها، أن تتحذ حكومة إندونيسيا خطوات إضافية لنسخ سلاح الميليشيات وحلها، وكفالة الأمن والسلامة في مخيمات اللاجئين. وقد خلصت بعثة مجلس الأمن التي أوفدت إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا في تشرين الثاني/نوفمبر إلى أنه بالرغم من إجراء

الدينية. وفي الدورة الأولى للمجلس، انتُخب السيد غوسماو رئيساً للمجلس وميلينا بيريس نائبة للرئيس. وللمجلس الوطني سبع لجان دائمة تتراوح الحقائب الوزارية.

٩ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أدى خوسيه راموس - أورتا اليمين بوصفه وزيراً للخارجية، وبذلك أصبح عدد الوزارات التي يشغلها تيموريون شرقيون خمس وزارات من الوزارات التسع التي يتتألف منها مجلس الوزراء؛ ويشغل موظفو دوليون الوزارات الباقية. ويُعتبرم أن يحل تيموريون تدريجياً محل الأعضاء الدوليين في مجلس الوزراء مع مرور السنة. وقد فوض الممثل الخاص للأمين العام قدرة كبيراً من هذه الصالحيات إلى مجلس الوزراء والجنة الوطنية، بينما احتفظ بالسلطة التنفيذية والتشريعية النهائية التي حولها له مجلس الأمن.

الأمن

١٠ - كانت الحالة في المقاطعات الغربية خلال فصل الصيف مداعاة للقلق نتيجة للنشاط المرتفع نسبياً لجماعات الميليشيات التي تسللت من تيمور الغربية. ففي ٢٤ تموز/يوليه، قتل حندي نيوزيلندي في مقاطعة كوفاليمبا في مواجهة مع أفراد الميليشيا. وفي ١٠ آب/أغسطس، قُتل حندي نيبالي وجرح اثنان آخران في المقاطعة نفسها. وفي آب/أغسطس، شنت جماعات الميليشيا أيضاً عدداً من العمليات الوجيزة، وإن كانت عدوانية الطابع، على المناطق الحدودية ل蒂مور الشرقية إنطلاقاً من تيمور الغربية. وتشير أقصى التقديرات إلى أن أفراد الميليشيات الذين يعملون في تيمور الشرقية يصل عددهم إلى ١٥٠ فرداً. وأسفرت أنشطة الميليشيات عن التشريد المؤقت لأكثر من ٣٠٠٠ شخص. وتقلصت هذه الأنشطة مع اقتراب نهاية أيلول/سبتمبر إثر قيام الإدارة الانتقالية بعمليات شكلت ضغطاً على الميليشيات. وبعد بدء موسم الأمطار، لم تُلحظ أي عمليات كبيرة لهذه

اجتمع زعماء الطائفة التيمورية الشرقية مع أنصار الاستقلال الذاتي في دينباسار؛ وتم ترتيب هذا الاجتماع بمساعدة السلطات الإندونيسية. وفي كانون الأول/ديسمبر، عادت مجموعة من أفراد الاحتياط السابقين من تيمور الشرقية التابعين للقوات المسلحة الإندونيسية وأسرهم يزيد عددهم على ٤٠٠ فرد إلى تيمور الشرقية، وبالدرجة الأولى إلى مقاطعى لوطيم وفيكىكي. وخلال عطلة عيد الميلاد، قام ما يزيد على ٢٥٠ لاجئاً بزيارة تيمور الشرقية. وُبذل حالياً الجهد بالتعاون مع الجيش الإندونيسي وفرقة العمل المعنية باللاجئين التابعة لحكومة إندونيسيا من أجل ترتيب مزيد من الزيارات الاستكشافية لزعماء الميليشيات في مطلع عام ٢٠٠١.

ثالثا - الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية

٦ - أنشئت الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠ من أجل إدماج التيموريين الشرقيين في جميع مجالاتتخاذ القرار الرئيسية في هذه الإدارة. وضمن مجلس وزراء هذه الإدارة، يتولى التيموريون الشرقيون الآن خمسة مناصب وزارية من بين تسعة مناصب، وهي على وجه التحديد الشؤون الخارجية، والإدارة الداخلية، والهياكل الأساسية، والشؤون الاقتصادية، والشؤون الاجتماعية (انظر الخريطة التنظيمية المرفقة).

٧ - واستعانت هذه الإدارة حتى الآن بما يقرب من سبعة آلاف موظف مدنى من مجموع ١٠٥٥٤ موظفاً مدنياً يُتوقع توظيفهم خلال السنة المالية ٢٠٠٠ - ٢٠٠١. وُنظمت برامج سابقة على التوظيف من أجل التدريب على اللغة وتعلّمها، كما نظمت دروس في تعلم الحاسوب. وتقدم الإداره الآن ما يقرب من ٢٥ دورة دراسية في شؤون الحكم، والمشاركة العامة والإدارة شارك فيها حتى الآن ما يزيد على ١٥٠٠ شخص، من فيهم الزعماء السياسيون

بعض العمليات لجمع الأسلحة، فإن القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠) ظل غير مستوف إلى حد كبير. وعقب زيارة هذهبعثة، اجتمعت السلطات الإندونيسية مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في دينباسار بإندونيسيا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر من أجل تنفيذ الاتفاق المبرم في ٤ أيلول/سبتمبر بشأن لجنة الحدود المشتركة.

٨ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2000/39) أوضح فيه أنه يتعين على حكومة إندونيسيا أن تتخذ إجراءات حاسمة لوضع حد لأنشطة الميليشيات والسماح بعوده وكالات الإغاثة الدولية إلى تيمور الغربية، وتحسين وصول المعلومات إلى اللاجئين. ومن أجل ضمان أمن الموظفين الدوليين، حيث المجلس على إجراء محادثات بين حكومة إندونيسيا والأمم المتحدة لتسهيل إجراء تقييم مستفيض للحالة الأمنية في تيمور الغربية. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، عقدت الحكومة الإندونيسية اجتماعاً مع منسق الأمم المتحدة المقيم في جاكارتا لمناقشة مسألة إيفاد بعثة لتقييم الأوضاع الأمنية في تيمور الغربية. غير أنه لم يحدث أي تطور في هذه المسألة إلى الآن. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، بدأت في إحدى محاكم جاكارتا محاكمة ستة أشخاص مشتبه بارتكابهم عمليات القتل التي حدثت في أنامبوا.

٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، ظهرت انقسامات في أوساط المجموعة الرئيسية المنادية بالاستقلال الذاتي والميليشيات في تيمور الغربية والعسكريين الإندونيسيين. وأعلن ثمانية من زعماء الميليشيات استعدادهم للعودة إلى تيمور الشرقية من أجل المثول أمام العدالة، وزعموا أن آلافاً من اللاجئين سوف يتبعونهم إذا كُفل لهم أمنهم. وقد شجعت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية جهود المصالحة المبذولة بين المجلس الوطني للمقاومة التيمورية والميليشيات المؤيدة لإندونيسيا. وفي كانون الأول/ديسمبر،

القضايا العالقة، استعادة السجلات والمحفوظات العامة والمشغولات الشعبية، وهي شروط سيمكن الطلبة التيموريون الشرقيون بموجبها من مواصلة دراساتهم في المؤسسات التعليمية الإندونيسية، وكما تشمل الترتيبات الخاصة بتنتقل الأشخاص والبضائع بحرية دون حواجز بين

منطقة أو يكوسى المعزولة وبقى أرجاء تيمور الشرقية، وهو مطلب ضروري لرفاهية هذه المنطقة المعزولة من الناحية الاقتصادية. وفي خطوة لقيت أكبر قدر من الترحيب، أخبرت حكومة إندونيسيا إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بأن جميع التيموريين الشرقيين المستحقين للمعاشات التقاعدية نتيجة خدمتهم في الإدارة الإندونيسية سوف يحصلون على هذه المعاشات ابتداء من شهر شباط/فبراير ٢٠٠١.

٢١ - ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في شباط/فبراير الماضي وطبقاً لتوجيهات مجلس الوزراء، شرعت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في إجراء مفاوضات مع استراليا من أجل التوصل إلى ترتيب قانوني جديد يتعلق بالأشطة النفطية في بحر تيمور. وجرت الجولة الأولى في ديلي في تشرين الأول/أكتوبر. ومن المتوقع إجراء جولة أخرى في آذار/مارس. ومن المتظر أيضاً أن يدخل هذا الترتيب الجديد حيز التنفيذ عند إعلان الاستقلال.

الدفاع

٢٢ - في سياق إعداد تيمور الشرقية لنيل استقلالها، يتعين على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أن تعالج مسألة الاحتياجات الأمنية لتيمور الشرقية بعد انسحاب العنصر العسكري لهذه الإدارة. واستناداً إلى دراسة نسقها معهد كينغز (لندن)، قرر مجلس الوزراء في أيلول/سبتمبر إنشاء قوة الدفاع لتيمور الشرقية كقوة مشاة خفيفة قوامها ١٥٠٠ فرد نظامي و ١٥٠٠ فرد احتياطي، يستقدمون

وكبار الموظفين. وأنشئت وحدة خاصة لتسريع عملية الاستعاضة عن الموظفين الدوليين. بموظفيين مدنيين أكفاء من تيمور الشرقية.

المالية

١٨ - أقر المجلس الوطني تقييحاً لميزانية المصادر الموحدة في تيمور الشرقية عن الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ وعرضت على مؤتمر المانحين المعقود في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر حيث رحب المانحون بهذه الميزانية المقحة. وتقدّر النفقات في إطار الصندوق الموحد لتيمور الشرقية والصندوق الاستثماري لتيمور الشرقية الذي يديره البنك الدولي للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ بمبلغ ١٢٣,٩٥ مليون دولار، وتشمل مساهمات من المانحين الشائين قدرها ٩٥,٦٩ مليون دولار. وتقدّر الإيرادات التي ستُجمع في تيمور الشرقية بمبلغ ٢٥ مليون دولار عن السنة المالية الحالية. ويعكس هذا التطور التقدم المحرز في تنفيذ النظام الضريبي.

الشؤون الخارجية

١٩ - أنشئت إدارة الشؤون الخارجية في تشرين الأول/أكتوبر. وأتّلت مجموعة من ٥٠ متدرّباً دورة دراسية في الدبلوماسية مدتها شهر واحد، وسوف يلحق بالإدارة عشرون فرداً من هؤلاء المرشحين كموظفي خدمة مدنية في أوائل عام ٢٠٠١. وتحري هذه الإدارة اتصالات منتظمة ببلدان رابطة الأمم جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بعصاباتها المرتقبة في الرابطة وإنشاء مكاتب تمثيلية في عواصم بلدانها.

٢٠ - وقد تأثرت العلاقات مع إندونيسيا، وهي العلاقات التي تمثل شاغلاً رئيسياً، بسبب مشكلة الميليشيات واللاجئين في تيمور الغربية. فقد تأجلت الجولة الرابعة من المفاوضات الثنائية مع إندونيسيا التي كان مقرراً أن تبدأ في أوائل أيلول/سبتمبر، ولن تُعقد قبل نهاية شهر كانون الثاني/يناير. وتشمل

و ١٣ مدعيا عاما و ٨ محامين عاملين، و ٢٥ من كتبة المحاكم، و ١٣١ موظفا في إدارة السجون. وافتتحت أربع محاكم محلية تعنى الآن بالمسائل الجنائية والمدنية بصورة يومية. كما افتتح سجن ثالث على مستوى المقاطعة.

٤ - وركزت وحدة التحقيق في الجرائم الجنيسية على فتيتين من الجرائم التي ارتكبت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وفي إطار الفتنة الأولى، تقدم مكتب المدعي العام بعشرة قرارات اهتمام في قضایا من المعین النظر فيها. بموجب القانون الجنائي الإندونيسي وينتظر النظر فيها قبل اجتماع الفريق الخاص المعنى بالجرائم الجنيسية في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وفي إطار الفتنة الثانية، تقوم الوحدة بمقاضاة المشتبه فيهم والمتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية (القتل العمد والتعذيب والترحيل أو النقل القسري للسكان المدنيين). وقد ركزت التحقيقات في هذه الفتنة على خمس قضایا ذات أولوية هي: مذبحة كنيسة ليكويسا في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩؛ وأعمال القتل التي حدثت في بيت مانويل كاراسكارالو في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩؛ وأعمال القتل في مركز شرطة ماليانا في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛ وأعمال قتل رجال الدين وأشخاص آخرين وترحيل السكان المدنيين أو نقلهم بصورة قسرية في مقاطعة لوطيم في الفترة الواقعة بين شهر نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛ وإحدى قضایا العنف ضد النساء في لولوتويه (مقاطعة بوبونارو). وقد دون أول قرار اهتمام عن جرائم ضد الإنسانية، يتعلق بالأحداث التي وقعت في مقاطعة لوطيم، يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر. ومن بين المتهمين الأحد عشر، يوجد ٩ منهم قيد الاعتقال حاليا في تيمور الشرقية، ويوجد اثنان خارج الأسوار أحدهم ضابط في قيادة القوات الخاصة الإندونيسية، وكان يتخذ من لوس بالوس في تيمور الشرقية مقرا له في عام ١٩٩٩.

ابتداء من القوات المسلحة لجبهة التحرير الوطني لtimor الشرقية، وهي قوة التمرد السابقة. وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في ديلي مع ممثلين عن عدد من الحكومات المهتمة لمناقشة الكيفية التي يمكن بها إنشاء هذه القوة الجديدة. وتعهدت استراليا والبرتغال بمنح دعم كبير والقيام بدور رائد في هذا المسعى. ومن المتظر أن يجري تدريب ما بين ٥٠٠ و ٨٠٠ مجند في عام ٢٠٠١، بحيث تكون كتيبة واحدة قد أتمت التدريبات الأساسية بحلول موعد الاستقلال. ويتوقف تدريب قوة الدفاع لtimor الشرقية وبنيتها التحتية ومعداتها على التبرعات. وستتحمل حكومة تيمور الشرقية تكاليف الموظفين والتشغيل والصيانة. سوف تُعتمد لقوة الدفاع لtimor الشرقية التشريعات المناسبة التي ستتيح إشراف المدنيين على هذه القوة وضخها للمساءلة قبل تسجيل الجنود فيها. وفي الوقت ذاته، ستقوم المنظمة الدولية للهجرة والبنك الدولي بتنظيم إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة لجبهة التحرير الوطني لtimor الشرقية من غير المنضمين إلى قوة الدفاع لtimor الشرقية.

العدل

٤ - يقوم النظام القضائي حاليا بالتحقيق فيما يزيد على ١٨٠ قضية. وقد سويت حتى الآن ٢٤٠ قضية من خلال مساعي الوساطة التي تبذلها المحاكم وأصدرت قرارات اهتمام في ٤٢ قضية. وتجري حاليا ١٥ حاكمة في محاكم محلية لجرائم تشمل القتل العمد والاغتصاب والسرقة ويعتبر الجهود المبذولة على مختلف هذه المستويات وجود نقص في المترجمين المهرة. وقد أحرزت إدارة العدل بعض التقدم في بناء قدرات موظفيها من التيموريين. واستمر التدريب والإشراف في محل العمل، واستفاد منه ٢٥ قاضيا

ومن المتظر عرضه على المجلس الوطني في أوائل العام الحالي. وستتمكن اللجنة سكان تيمور الشرقية من إنشاء سجل عام لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة منذ عام ١٩٧٥؛ وتيسير إعادة توطين اللاجئين العائدين؛ وتعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية بالتعامل مع الجرائم التي ارتكبها صغار المسؤولين في عام ١٩٩٩.

الشرطة

٢٧ - تحسنت أحوال الأمن العام. وارتفاع معدل انتشار قوات الشرطة المدنية على مدى الأشهر الستة السابقة من ٣٣٠ فرداً إلى ٤٣٩ فرداً. من فيهم أفراد وحدة الانتشار السريع المدربين على حفظ النظام. وبالإضافة إلى أفراد دائرة شرطة تيمور الشرقية البالغ عددهم ٣٠٠ فرد والذين يتولون حالياً تأمين خدمات الشرطة، تخرج الآن ٥٠ من العاملين السابقين في الشرطة الإندونيسية في أكاديمية الشرطة بعد أن احتازوا دورة تدريبية مكثفة تضمنت تدريساً على أعمال الشرطة في البيئات الديمقراطية وأداب المهنة وحقوق الإنسان والأنشطة المجتمعية في مجال الحفاظ على النظام. وأنشأت الشرطة وحدة خاصة بالاستعدادات الأمنية خلال العمليات الانتخابية. وتضطلع نظم العدالة التقليدية بدور مهم في منع الجرائم الصغيرة أو تسويتها في المقاطعات من خلال جان قانونية لحفظ النظام مشكلة من شيخ القرية وأحد القساوسة وممثل المنظمات المحلية وأحد أفراد الشرطة المدنية.

الهيكل الأساسية

٢٨ - أحرز تقدم في إصلاح الدمار الذي لحق بالهيكل الأساسية في عام ١٩٩٩، وإن لم تتم الإصلاحات بالسرعة التي كان يرجوها سكان تيمور الشرقية. واستمرت عملية إصلاح الموانئ، واتكملت مرافق الإنارة والاتصالات وأعمال تركيب السياج في ميناء ديلي. وتم إصلاح الأرضية الصلدة لرصيف الحاويات في ميناء ديلي. بمساعدة الصندوق

٢٥ - ووفقاً لبيان مذكرة التفاهم التي أبرمت بين إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية فيما يتعلق بالتعاون في المسائل القانونية والقضائية وسائل حقوق الإنسان، حاول فريق من وحدة التحقيق في الجرائم الجسيمة في كانون الأول/ديسمبر إجراء مقابلات مع بعض الشهود في حاكارتا. غير أنه كان ثمة اعتراض كبير في إندونيسيا على هذا النوع من التعاون، وبالرغم من أن المدعي العام الإندونيسي استدعى هؤلاء الشهود، إلا أنه شككوا في صحة مذكرة التفاهم ولم يحضروا. ومنذ ذلك الحين، أوضح المدعي العام أن عودة المحققين التابعين لوحدة التحقيق في الجرائم الجسيمة إلى حاكارتا لمقابلة المشتبه فيهم موضع ترحيب، وسوف تبذل محاولة من أجل ترتيب زيارة ثانية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر أقرت حكومة إندونيسيا قانون محاكم حقوق الإنسان من أجل تسوية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان باختصاص رجعي الأثر. ويتوقع المدعي العام في إندونيسيا أن تشرع أولى هذه المحاكم في النظر في القضايا بحلول شباط/فبراير. وتشمل أولى قوائم المشتبه بهم أفراداً ينتمون إلى الجيش والشرطة والميليشيات والإدارة المدنية في تيمور الشرقية.

حقوق الإنسان

٢٦ - اضطلعت وحدة حقوق الإنسان بدورة نشط في إعادة توطين اللاجئين العائدين من تيمور الغربية في أماكن مأمونة وفي مراقبة أمن اللاجئين وإنشاء آليات لمنع الاعتداء عليهم. وصاغت لجنة توجيهية لقادة المجتمعات المحلية من التيموريين الشرقيين وممثل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية نظاماً أساسياً للجنة تقضي الحقائق والاستقبال والمصالحة التي وافق مجلس الوزراء على إنشائها في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وتحري حالياً مشاورات بشأن هذا الاقتراح مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية،

الحكومية، تم الانتهاء من عدة عمليات تجديد في ديلي وفي المقاطعات، وشمل ذلك مبنى محكمة الاستئناف ومقر الشرطة في ديلي. ويجري حاليا وضع الترتيبات اللازمة لتسجيل المركبات الخاصة كما طُلِبَت أول مجموعة من اللوحات المعدنية للمركبات عددها ٦٠٠ لوحة.

التعليم

٣١ - تم حتى الآن فتح أكثر من ٨٢٠ مدرسة فضلاً عن فتح أبواب الجامعة الوطنية لتيمور الشرقية. واستأنف حوالي ٢٠٠٠٠ تلميذ و ٥٠٠٠ معلم الدراسة في المدارس الابتدائية والثانوية في تشرين الأول/أكتوبر. وتم توزيع ما يزيد على ٦٠٠٠٠ كتاب مدرسي جديد على المقاطعات، أي نحو ثلثي العدد الإجمالي المطلوب. ويجري إصلاح وتجديد مدارس الإقليم، وإن تأخرت عمليات الإصلاح في بعض الأحيان. وسيصل أكثر من ٢٠٠٠ من فصول الدراسة إلى مستوى التشغيل الأساسي بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠١. وقد فتحت الجامعة الوطنية لتيمور الشرقية أبوابها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر وبلغ عدد المقيدين بها ٤٤٢ طالباً. ويقوم أكثر من ١٢٠ أستاذًا بتدريس الزراعة والاقتصاد والتربية والعلوم الاجتماعية والسياسية. وتستمر اليابان في توفير التمويل لأكثر من ٣٠ طالب من تيمور الشرقية يدرسون في جامعات إندونيسيا.

الصحة

٣٢ - تقدم ثلاثة مستشفيات خدماتها في باو كاو و ديلي وأويوكوسي، فضلاً عن ٧١ مركزاً صحياً مجتمعاً على صعيد المقاطعات والمقاطعات الفرعية. وتم توفير حوالي ٨٥ وظيفة صحية في القرى وتوفير ١١٦ عيادة متنقلة. وتقوم شعبة الخدمات الصحية التي أُنشئت في آب/أغسطس منبثقه عن الهيئة الصحية الانتقالية، بتنسيق جميع الأنشطة

الاستئماني لتيمور الشرقية الذي يديره البنك الدولي. وتم الانتهاء من تجديد قاعة الوصول في ميناء ديلي الجوي في آب/أغسطس والانتهاء من أعمال إصلاح ممر الإقلاع والهبوط، وأصبحت ظروف تشغيله مستوفية للمعايير الدولية. وتم تطبيق نظام لتحصيل رسوم ومصاريف الهبوط والانتهاء من العمل في ثلاثة من مشاريع الطرق الرئيسية الخمسة. وأصبح مهندسو المقاطعات المشرفون على الطرق الذين تم نشرهم منذ أيلول/سبتمبر يؤمنون الرقابة الملائمة على أحوال الطرق.

٢٩ - وتم تركيب مقسم هاتفي حكومي في تشرين الثاني/نوفمبر باستخدام معدات تم استردادها من المقسم الهاتفي الموجود في ديلي. وأعيدت الخدمات البريدية إلى ديلي وباؤ كاو، ويجري النظر حالياً في خطط التوسيع فيها. وما زال برنامج إصلاح شبكة الطاقة مستمراً. ويجري حالياً تشغيل ٣٠ من ٥٨ محطة لتوليد الطاقة. وبالإضافة إلى ما يجريه برنامج الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية، تقوم حكومتا اليابان والبرتغال بإصلاح المولدات في المقاطعات الفرعية. وأيد مجلس الوزراء تطبيق نظام فرض الرسوم على استخدام الطاقة، بحيث تفرض الرسوم في البداية على المؤسسات الكبرى ومستهلكي الطاقة من أصحاب الأعمال التجارية.

٣٠ - وتم إصلاحات شبكة المياه في تيمور الشرقية من خلال برنامجي المعونة المقدمين من اليابان والبرتغال، وتكميل عملية الإصلاح مشاريع الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية التي ينفذها مصرف التنمية الآسيوي. وتقوم الحكومة الأسترالية بتمويل مشروع للمياه والصرف الصحي في المناطق الريفية يستغرق تنفيذه ثلاث سنوات. وتحسن الخدمات على صعيد المقاطعات مع نشر موظفين لشؤون الإمداد بالمياه مسؤولين عن تشغيل شبكات المياه وصيانتها. وفي إطار برنامج الأشغال العامة لتجديد وإصلاح المباني

شباط/فبراير ٢٠٠١ مهمة تسجيل جميع السكان وإصدار بطاقات تحديد الهوية لكل من بلغوا السادسة عشرة من العمر أو أكثر لتحديد هويتهم ومحال إقامتهم. وستعد القائمة الانتخابية من خلال البيانات الواردة إلى السجل المدني الوطني.

المضطلع بها في القطاع الصحي. ويتألف برنامج الصحة من عنصرين رئيسيين. أولهما هو إعادة توفير الخدمات الأساسية وتلبية الاحتياجات الفورية لسكان تيمور الشرقية، بما في ذلك إعادة بناء الهياكل الصحية على وجه السرعة. والثاني هو إيجاد الوسائل الملائمة والسياسات الصحية الطويلة الأجل.

مراقبة الحدود

٣٥ - يجري العمل بفعالية في مركز مراقبة الحدود الغربية الكائن في باتونغادي، في حين يواصل مركز مراقبة الحدود في ماليانا أعماله البعض الوقت. ومن المقرر إنشاء مراكز جديدة في باوكاو وكوفاليم وأوبوكوسى. وقد جمعت دائرة الحدود أكثر من ٦,٨٠٠ مليون الدولارات حصيلة للضرائب والجمارك، بما فاق التوقعات الأولية. ويتضمن هذا المبلغ حوالي ٢٣٠٠٠٠ دولار من الغرامات والمخالفات الإدارية. ويعمل في هذه الإدارة ١٧٩ موظفاً من سكان تيمور الشرقية.

الشؤون الاقتصادية

٣٦ - يستمر بذل الجهد لتشجيع النشاط الاقتصادي بما في ذلك الاستثمار الأجنبي. ومع ذلك، لا يزال معدل البطالة مرتفعاً للغاية، وتفوق الاحتياجات الموارد والقدرات المتاحة بنسبة كبيرة. ويشكل عدم وجود عقود لاستغلال الأرض لفترة طويلة عاملاً مثبطاً لكل من المستثمرين المحليين والأجانب. وأدى مشروع الشركات الصغيرة إلى حدوث نشاط تجاري وتم توفير ١٠٠٠ وظيفة في ١٥ قطاعاً. وتم توزيع ١,٢٥ مليون دولار من خلال مشروع الشركات الصغيرة من المبلغ المتفق عليه بهذا الغرض وقدره ٢,٢٥ مليون دولار. وتم تمويل العديد من الشركات التي يتضرر أن يكتب لها النجاح منها مطاعم ومتاجر وورش للتصليح الميكانيكي والتجارة ومصانع لتجهيز المنتجات الزراعية. وتم تسجيل ما يزيد على ٤٠٠٣ نشاط تجاري

المسائل المتعلقة بالأرض

٣٣ - أدى القرار الذي أصدره مجلس الوزراء بتأجيل إنشاء لجنة الأراضي إلى ما بعد الاستقلال إلى قصر أعمال وحدة الأراضي والمتلكات على إصدار اتفاقيات استغلال مؤقتة والمساعدة في حل النزاعات. وقام خبراء من تيمور الشرقية وخبراء دوليون في شؤون الأراضي بوضع إطار قانوني وآلية مؤسسية لتقييم وتسجيل الحقوق التي لا يوجد نزاع بشأنها والفصل في الدعاوى المتعلقة بالأراضي المتنازع عليها. وتم تدريب المسؤولين من تيمور الشرقية على التصدي للنزاع على الأرضي. ويتناول هؤلاء المسؤولون بمساعدة فريق من خبراء تسوية النزاعات دعاوى للنزاع على الأرضي يعَد بعضها معقداً للغاية ويعود تاريخه إلى الخمسينيات أو ما قبلها. وبحري تسوية عدد كبير من القضايا البسيطة بصورة مستمرة. وتم التعاقد على أكثر من ٢٠٠ اتفاق استغلال مؤقت مع مجموعة متنوعة من الشركات والأفراد من تيمور الشرقية ومن العالم. وعجل هذا بإصلاح المباني العامة والمباني المهجورة وإعمارها. ومن المتوقع أن تدر الإيجارات التي يتم تحصيلها عن إدارة هذه المتلكات إيرادات قدره مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لميزانية تيمور الشرقية الموحدة خلال السنة المالية الجارية.

السجل المدني

٣٤ - أنشئ السجل المدني بدعم من ألمانيا، وأصبح الآن يصدر شهادات الميلاد والزواج والوفاة. وستبدأ في

جديدة لإيصال مياه الأنهار إلى المناطق الزراعية. وكانت الريادة في تلك الجهود للمجتمعات المحلية.

المفتاح العام

٣٨ - أنشئ مكتب المفتاح العام في تموز/يوليه ٢٠٠٠ وعُين محام كبير من تيمور الشرقية لرئاسة هذه الوحدة المكلفة بنشر ثقافة المساعدة والشفافية في الحكومة الجديدة. ومن الأنشطة الأولى التي اضطلع بها المكتب التحقيق في الادعاءات بوقوع مخالفات للواجب الرسمي عند تعيين المعلمين في المدارس. ونفذت نتائج التحقيق الذي أحراه المفتاح العام بالخاتمة تدابير وافق عليها مجلس الوزراء. وحقق المفتاح العام أيضاً في واقعة للغش في جدول المرتبات بمقاطعة كوفاليمبا، وبجري مراجعة حسابات الجمارك وقطاع الطاقة والصندوق الاستثماري لتيمور الشرقية.

رابعاً - المساعدة الإنسانية

٣٩ - ظلت الحالة الإنسانية في تيمور الشرقية تشهد تحسناً مستمراً خلال النصف الثاني من سنة ٢٠٠٠. لكن بعض المجتمعات المحلية لا تزال هشة. فقد كانت وتيرة الاعتدash اثر الخراب الواسع النطاق الذي حدث في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بطبيعة. كما أدى استمرار هطول الأمطار إلى إتلاف المحاصيل في نهاية الموسم الزراعي الأخير. وبالرغم من أن برامج توفير المأوى الجارحة والمنجذبة استقبلت حوالي ٤٥ ٠٠٠ أسرة وأن موعد إنهائها حدد له تاريخ قريب من النصف الأول من سنة ٢٠٠١، فإن أحداث العنف التي شهدتها عام ١٩٩٩ تسببت في تدمير عدد من المنازل يتراوح بين ٨٠ ٠٠٠ و ٨٥ ٠٠٠ مسكن وبذلك يتراوح عدد الأسر التي لا تزال في حاجة إلى نوع من أنواع المساعدة في مجال المأوى بين ٣٥ ٠٠٠ و ٤٠ ٠٠٠ أسرة.

منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، حيث يمتلك مواطنو تيمور الشرقية أكثر من ٨٤ في المائة منها. وتمت الموافقة على مشروع إثني عشر بتمويل صغير مقدم من مصرف التنمية الآسيوي لتسهيل فرص المجتمعات المحلية في تأمين الدخل وإيجاد فرص عمل مستدامة في المجالين الزراعي وغير الزراعي. ويتألف المشروع من ثلاثة عناصر رئيسية هي: بناء المؤسسات وتعزيزها؛ والتمويل الزراعي من أجل أنشطة الشركات البالغة الصغر؛ وإدارة المشاريع. وتبليغ قيمة أول اتفاق لتقديم المنح ٤ ملايين دولار من المبلغ الإجمالي المخطط وهو ٧,٧ ملايين دولار.

٤٠ - وتعد الزراعة أكبر القطاعات التي تسهم في الناتج المحلي الإجمالي. فقد تزايدت الجهد المبذولة لرفع الإنتاجية من المحاصيل الزراعية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء والأمن الغذائي. ومن التطورات المهمة في مجال إصلاح القطاع الزراعي إنشاء مراكز متوجبة للخدمات الزراعية في ثمان مقاطعات. وتقدم هذه المراكز الخدمات والسلع والإمدادات التي يحتاج إليها المجتمع المحلي. وشملت جهود التنمية المستدامة أيضاً استخدام المزارعين للأسمدة العضوية الرخيصة والفعالة في زراعة مختلف المحاصيل الغذائية التي تقدم حالياً إنتاجاً وفيرًا. وقد ارتفع إنتاج الأرز، وهو من الأغذية الأساسية المهمة، بنسبة ٢٠ في المائة. ودعم مجلس الوزراء هذا الاتجاه بالقرار الذي اتخذه بشأن زراعة البن في تيمور الشرقية زراعة عضوية لتحسين قيمتها التصديرية. ومن التطورات المهمة الأخرى في القطاع الزراعي برنامج تحصين الماشي. ويواجه قطاع صيد الأسماك صعوبة في حماية الأرصدة السمكية القيمة لعدم إمكانية حصول تيمور الشرقية على منطقة اقتصادية خالصة في أعلى البحار. ويحرز تقدماً في برامج الري المجتمعية التي حسنها إصلاح الطرق الفرعية المؤدية إلى القرى. وتم إصلاح العديد من السدود وماخذ المياه والقنوات والجسور، وشُقت قنوات

ساعتين في اليوم ينتحجها تيموريون شرقيون. وبما أن البت يقتصر حتى الآن على ديلي الكبرى، يجري إرسال أشرطة تتضمن ثلاث ساعات من أهم الأنباء إلى المقاطعات الثلاث عشرة مرة في الأسبوع لمشاهدتها في وحدات سينمائية متنقلة. ويحضر مئات المشاهدين هذه المناسبات بانتظام.

٤٢ - وتصدر وحدة النشر جريدة "تايس تيمور" مرتين في الأسبوع بأربع لغات وتوزع منها ١٠٠ ٠٠٠ نسخة في أنحاء الإقليم. كما تصدر الوحدة مجلة شهرية هي "مستجدات تيمور الشرقية" وملصقات وكتيبات وما إلى ذلك من المواد الإعلامية تتناول في معظم الأحيان الحملات الهامة التي تنظمها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أو الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية. ويعقد مكتب الصحافة إحاطات بالإنكليزية وبلغة التيتون مرتين في الأسبوع للصحفيين التيموريين والدوليين، وكما يوفر هذه الإحاطات في الفترات الحرجة. وتركز وحدة تطوير وسائل الإعلام والتدريب على مساعدة الصحافة المستقلة في تيمور الشرقية في إعادة ثبيت أركانها.

سادساً - المسائل التنظيمية

٤٣ - حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر كان قوام المكون العسكري في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يتالف من ٧ ٨٨٦ جندياً من جميع الرتب، بينهم ١٢٠ مراقباً عسكرياً. ويتتمي الجنود إلى البلدان التالية: الاتحاد الروسي (٢) الأردن (٧٢٣) أستراليا (٦٠٠) أوروجواي (٥) أيرلندا (٤٤) باكستان (٧٨٨) البرازيل (٨٣) البرتغال (٧٦٨) بنغلاديش (٥٥١) بوليفيا (٢) بيرو (٢٣) تايلند (٧١٤) تركيا (٢) جمهورية كوريا (٤٤٠) الدانمرك (٤) سنغافورة (٢٤) السويد (٢) شيلي (٣٢) فرنسا (٣) الفلبين (٦٤٠) فيجي (١٩١) كندا (٣) كينيا (٢٦٤) ماليزيا (٣٥) مصر (٧٥) المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

٤ - وما زالت المساعدة الغذائية تُقدم لرهاء ١٨٠ ٠٠٠ شخص تقريباً وسيتولى برنامج الأغذية العالمي من خلال شركائه التنفيذيين إدارة الاحتياجات من المساعدة الغذائية خلال سنة ٢٠٠١. غير أن استمرار تقديم المساعدة الغذائية ليس حلاً على المدى الطويل في بلد توفر فيه الأراضي الزراعية الشاسعة إمكانات كافية للإنتاج. لكن جميع المركبات الزراعية تقريباً تعرضت للسرقة أو التلف في عام ١٩٩٩ مما أضعف شبكات النقل والتوزيع الازمة لإعادة تشغيل الأسواق الزراعية. ويقوم المجلس الوطني في الوقت الراهن باستعراض خطط إنشاء مكتب لإدارة الكوارث، ووضع خطة وطنية لدرء الكوارث. وقد تم إغلاق مكوني المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالة الطوارئ فيبعثة، في نهاية كانون الأول/ديسمبر. وسيستمر تقديم خدمات هذين المكونين تحت رعاية المكاتب المعنية بالتنمية والتابعة لإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية.

خامساً - الإعلام

٤١ - بعد فترة تأخير قصيرة يمكن الآن التقاط بث إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، في معظم مقاطعات تيمور الشرقية وعددها ١٣ مقاطعة، ومن طرف حوالي ٧٠ في المائة من التيموريين فضلاً عن العدد الكبير من اللاجئين وغيرهم في تيمور الغربية. ويركز عدد من البرامج الإذاعية على توفير المعلومات لللاجئين بغرض مساعدتهم في اتخاذ قرارهم بالعودة. وزاد عدد المستمعين زيادة كبيرة في المقاطعات الفرعية بعد توزيع ٨ ٠٠٠ جهاز استقبال تعمل بالطاقة الشمسية كهبة من الحكومة اليابانية. وهناك محطة إذاعية محلية تدعى ميلانساكيو ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، تبيان برامجهما في ماليانا ولوس بالوس. وتدير وحدة التلفزة هيئة إذاعة وتلفزيون تيمور وهي محطة تعمل على مدار الساعة وتبث برامج أصلية لمدة

٥٦٣ مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠١. معدل شهري إجمالي قدره ٩١٦ ٦٦٦ دولاراً. وإذا قرر المجلس تمديد ولاية الإدارة الانتقالية، فإن تكلفةبقاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ستتحصل في المعدل الشهري الذي توافق عليه الجمعية العامة. وتوجد الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ قيد الإعداد بغرض النظر فيها من جانب الجمعية العامة في الجزء المستأنف من دورتها الخامسة والخمسين. وحتى ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، كانت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة في الحساب الخاص لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية عن الفترة منذ إنشائها في ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ مبلغ ١٤٦,٩ مليون دولار. أما مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة عن جميع عمليات حفظ السلام فبلغ ١٩٩٠,٤ مليون دولار.

ثامناً - ملاحظات

٤٧ - بذلت خلال الأشهر الستة الماضية جهود متضادرة للتعجيل بنقل السلطة إلى التيموريين. ومع وجود المجلس الوطني المشكّل كله من التيموريين، والأغلبية التيمورية في الحكومة، والجهاز القضائي المكون كله من التيموريين، يمارس التيموريون الآن سلطات حكومية فعلية. ويعمل موظفو الخدمة المدنية التيموريون والموظفوون الدوليون التابعون للأمم المتحدة جنباً إلى جنب ضمن إدارة متكاملة. وإذا تحفظ الأمم المتحدة بالمسؤولية العليا وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) فإني أعتزم تقويض مزيد من السلطات تدريجياً إلى أن يتم نقل هذه السلطة تدريجياً إلى حكومة الدولة المستقلة. وهذا نهج ابتكاري يتطلب قدراً كبيراً من الفهم والرونة من جميع المعنيين. لكنه نهج يتوجه لتحقيق الهدف الذي حدده مجلس الأمن والمتمثل في إعداد

(٤) موزambique (١٢) النرويج (٦) نيوزيلندا (٦٢٢) نيبال (٦٨٢) الولايات المتحدة الأمريكية (٢).

٤ - وتضم الشرطة المدنية الدولية ٤٠٢ فرداً من البلدان التالية: الاتحاد الروسي (٤) الأرجنتين (٥) الأردن (٢٢٢) إسبانيا (١٨) أستراليا (١٠٢) أوكرانيا (٨) باكستان (٧) البرازيل (١٠) البرتغال (١٦٥) بنغلاديش (٤٥) البوسنة والهرسك (١٢) تايلند (٣٧) تركيا (١٨) الرئيس الأخضر (٢) زامبيا (٥) زimbabوي (٢٠) سري لانكا (٢٩) سلوفينيا (٢) سنغافورة (٤٠) السنغال (٢٥) السويد (١٠) الصين (٥٥) غانا (٨٦) فانواتو (٤) الفلبين (١٠٥) كندا (٢٠) كينيا (٢٦) ماليزيا (٤١) مصر (١٥) المملكة المتحدة (١٥) موزambique (٣) ناميبيا (٩) النرويج (٢) النمسا (١٠) نيوزيلندا (٧) نيجيريا (٥١) نيوزيلندا (٧٧) الولايات المتحدة (٨٠). ويضم هذا العدد وحدتين للاستجابة السريعة من الأردن والبرتغال يبلغ قوام كل منها ١٢٠ فرداً.

٤٥ - وفي نهاية السنة بلغ عدد الموظفين المدنيين في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ٦٦٨ شخصاً منهم ٨٧٧ موظفاً دولياً و ١٧٩١ موظفاً محلياً. وعلاوة على ذلك، يدعم البعثة ٥١٣ من متطوعي الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يتيح تفويض السلطة من مقر الأمم المتحدة للبعثة فيما يخص تعين الموظفين الفنيين والذي بدأ العمل به في بداية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، الإسراع بتحديد وتعيين ونشر الموظفين اللازمين للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية. ولا تزال البعثة تواجه نقاصاً في كبار الموظفين الحنkin في مجالات الإدارة وشؤون الموظفين والاتصال.

سابعاً - الجوانب المالية

٤٦ - رصدت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٨/٥٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ مبلغاً إجمالياً قدره

الضروري الإبقاء على ما يشكل حاليا العنصر العسكري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بقوام يحدد في ضوء التطورات. وبالمثل، فإن تشكيل الشرطة التيمورية سيستمر إلى ما بعد سنة ٢٠٠٢ ومن ثم ستكون هناك حاجة إلى وجود شرطة دولية. وينطبق الشيء نفسه على طائفة واسعة من الوظائف داخل مختلف الإدارات حيث سيتطلب الاستعاضة عن الموظفين الدوليين. موظفي الخدمة المدنية التيموريين انقضاء بعض الوقت. كما أن قطاع القضاء سيحتاج إلى دعم دولي لعدة سنوات وهو ما ينطبق أيضا على غيره من القطاعات.

٥١ - وضمانا للفعالية، أعتقد بأنه ينبغي توفير هذا الدعم من خلال بعثة متكاملة يرأسها الممثل الشخصي للأمين العام ويحدد ولاليتها مجلس الأمن وتقول من الاشتراكات المقررة. وبطبيعة الحال، سيعين تقديم المساعدة المالية لتيمور الشرقية من التبرعات كما هو الحال حاليا، لكنني أود أن أذكر بهذا الخصوص أن مجلس الأمن طلب من رئيس الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي النظر في زيادة المرونة في استخدام الموارد المقررة المرصودة لعمليات حفظ السلام المعقدة مثل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وينبغي أن يطبق ذلك أيضا على عملية المتابعة. ورهنا بقرار يصدر عن مجلس الأمن فإن تنفيذ العملية الجديدة في تيمور الشرقية، التي ستكون مستقلة آنذاك، وسيجري بمحض اتفاق يبرم مع الحكومة الجديدة. وقد طلبت من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية إعداد خطة لتلك العملية بالتشاور الوثيق مع التيموريين والمنظمات الشريكية. وسأقدم، في الوقت المناسب، توصياتي بهذا الشأن إلى مجلس الأمن للنظر فيها.

٥٢ - وبراءة الجدول الرمزي للعملية الانتقالية وما سيقترن بالاستقلال من تغيرات، أوصي مجلس الأمن في هذه المرحلة بأن يمدد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى نهاية السنة، أي إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

التيموريين للحكم الذاتي كما يستجيب بشكل مباشر لرغبة التيموريين في تحمل مسؤوليات شؤونهم.

٤٨ - ومن المبادرات الابتكارية الأخرى مشاركة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في إنشاء قوة الدفاع لتيمور الشرقية انطلاقا من المسؤولية التي تحملها البعثة عن إعداد تيمور الشرقية للاستقلال. وتتولى الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية تنسيق إنشاء هذه القوة وإن كان إعدادها يقوم بصفة كاملة على دعم الحكومات التي أبدت استعدادها لتقديم المساعدة. وإنني أناشد تلك الحكومات على أن تواصل توفير المساعدة في هذا المسعى الهام.

٤٩ - ولا تزال مسألة الأمن تشكل مصدرا للقلق. وبالرغم من انخفاض عدد عمليات التسلل التي قامت بها الميليشيات من تيمور الغربية خلال الأشهر الأخيرة، فإن الخطر سيظل قائما ما دامت الحكومة الاندونيسية لم تحل تلك الميليشيات. ويشكل ذلك أيضا خطوة أساسية نحو حل مشكلة اللاجئين الذين لا يزالون قابعين في مخيمات تيمور الغربية وهي مشكلة طال أمدها. ويتبع على السلطات الاندونيسية، على النحو الذي أكدته مجلس الأمن، ضمان السلامة والأمن في مخيمات اللاجئين وضمان الأمن والسلامة للموظفين الدوليين.

٥٠ - وما من شك في أن تحقيق الاستقلال قبل نهاية هذه السنة هدف طموح لا يتحمل التأخير لد الواقع تقنية أو سياسية. ومع ذلك فإني أعتقد بأن تحديد هذا الهدف سيسميه في العملية الانتقالية ومن المؤكد أن الأمم المتحدة ستبذل قصارى جهودها لتحقيقه. وفي ذات الوقت لا بد من التسليم بأن تيمور الشرقية ستظل بعد الاستقلال، بحاجة إلى دعم دولي كبير يتجاوز بكثير المساعدات التي تقدم عادة إلى بلد نامي. وعلى سبيل المثال، فإن قوة الدفاع لتيمور الشرقية لن يكتمل إنشاؤها مع نهاية السنة ومن ثم قد يكون من

٥٣ - وأخيراً، أود أن أعرب عن تقديرى العميق للدول الأعضاء التي ما فتئت تقدم دعما ثابتا للبعثة. كما أود أنأشيد بحرارة بممثلي الخاص السيد فييرا دي ميو وبكل موظفي وموظفات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والمنظمات الشريكة لها، حيث تشكل إنجازاتهم مصدر افتخار للأمم المتحدة.

الخريطة التنظيمية للإدارة الانتقالية لtimor الشرقية

S/2001/42

